نضال الشعب

الاثنين 2024/6/24 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (92)

د. احمد مجدلاني: الاحتلال ينهب اموالنا وارضنا ومواردنا وامننا ومستقبل اجيالنا ونحن ندفع ثمن مياهنا

الاجهاز على حل الدولتين

افتتاحية العدد

اعلان الرئيس الأمريكي بايدن يوم 31 أيار الماضي، خطة ملتبسة اعتبرت بحق خارطة ليس لوقف الحرب كما أدعى بالخطة، بل هي واقعيا وعمليا طبقا للهدف الرئيس منها، تكريس في خطوات تبدو وكأنها منسقة ومتزامنة وتنفي عن نفسها العفوية، بين قيادات الائتلاف اليميني والفاشي في «إسرائيل»، لتقويض ممكنات قيام الدولة الفلسطينية، والإجهاز النهائي على حل الدولتين المتفق عليه دولياً على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

واستكمالاً لخطوات سنتها حكومة الفاشية الجديدة الشهر الماضي سواء بالإعلان عن ضم جنوب محافظة الخليل إلى النقب باعتباره جزء منها واتخاذ الاجراءات القانونية عبر طرح مشروع قانون بالكنيست، إلى الإعلان عن الغاء فك الارتباط، وهو اجراء احادي الجانب قد اتخذه شارون صيف عام 2005 والذي اطلق عليه خطة الانطواء، بالانسحاب من قطاع غزة وبعض مستوطنات في شمال الضفة الغربية، واعتبار جدار الفصل العنصري بالضفة الغربية المحتلة هو حدود الفصل ما بين الفلسطينيين و»إسرائيل «، الغاء فك الارتباط يعني شيء واحد هو عودة الاستيطان إلى قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، واليوم قامت مجموعة من ضباط جيش الاحتلال بتفقد مواقع المستوطنات المخلاة في محافظة جنين ، والخطوة التالية وهي السطو على أموال المقاصة المقتطعة والمحتجزة منذ أعوام بذريعة أن السلطة تشجع الإرهاب من تقديم الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء والأسرى والتي تقدر بحوالي مليار دولار وفي سابقة من نوعها قد تفتح الباب امام العودة لمطالبات وادعاءات من أسر تعتبر نفسها متضررة من الإرهاب الفلسطيني قام سيموتيرتش باقتطاع 150 مليون شيكل لتعويض 28 أسرة تدعي أنها متضررة وهذا يعني أن المطالبات التي سقطت امام المحاكم الامريكية طيلة السنوات الماضية سوف تعاد مجدداً مما يعني أن الشعب الفلسطيني سوف يكد ويعمل من اجل سداد هذه المطالبات غير قانونية وسرقة موصوفة لكن السؤال الهام من يعوض ضحايا الشعب الفلسطيني، علاوة على السطو بالكامل على المقاصة وإلغاء الاتفاق مع مملكة النرويج بشأن تحويل المستقطع من أموال المقاصة الذي كان يصرف على قطاع غزة ، والأخطر من كل ذلك وهو وقف تعامل البنوك الفلسطينية مع البنوك الإسرائيلية المراسلة التي تتيح للبنوك الفلسطينية استبدال الشيكل الإسرائيلي المتراكم في السوق المالي الفلسطيني ، وشبكة التواصل مع البنوك العالمية ، والذي من شأن هذا الاجراء أن يحول البنوك الفلسطينية والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني في أحسن الأحوال إلى شراكات صرافة محلية تتبادل المقاصة فيما بينها.

هذه الاجراءات بدء تطبيقها بالفعل وليس فقط للإعلان كما يعتقد البعض أو كما يحاول البعض من حلفاء وأصدقاء «إسرائيل» والمطبعين معها، أو التقليل من أهمية هذه الإجراءات وآثارها على مستقبل الحل السياسي، إذا ما أبقت هذه الحكومة على أي إثر للحل السياسي.

الخطوات المكملة الاولى منها وهي اقدام قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي بنقل مسؤولية عدة لوائح في الإدارة المدنية تهم الضفة الغربية إلى وزير المالية سموتريتش والوزير بوزارة الجيش مسؤول الإدارة المدنية، بما يمكن اعتباره البدء بعملية الضم الفعلية والانتقال إلى توسع المستوطنات الإسرائيلية والتحكم بالزراعة ومصادر المياه والموارد الطبيعية، وتهجير للسكان، وهو ما «يرقى إلى جريمة حرب» بموجب القانون الدولي.

هذا القرار الذي يعتبر مخالفاً لكافة القوانين الدولية واتفاقيات جنيف الأربعة وخاصة الرابعة منها، ويعطي المتطرف سموتريتش الصلاحيات الواسعة من أجل تنفيذ مخططات حكومة المستوطنين في الضفة ضمن خطة الاحتلال لتقويض السلطة الفلسطينية وإنهاء حل الدولتين بتكثيف البناء الاستيطاني في المنطقة المصنفة C تضم والتي تشكل 60% من أراضي الضفة وهذا القرار هو إطلاق يد الاحتلال للضم الفعلي والسيطرة على كافة الأراضي فيها، هو مخالف للقانون الدولي.

ولأول مرة منذ العام 1967، سيتمكن المستوطنون أنفسهم من إدارة مشروع الاستيطان ويحق لهم أن يخططوا ما يشاؤون، بل إلى فرض المشاريع والمخططات التي قد تغير شكل الضفة الغربية مستقبلاً بما يشبه الجبن السويسري، وبالطبع إلى قطع الطريق على أي حل سياسي يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مترابطة الاجزاء.

الثانية اعلان أيضا قيادة جيش الاحتلال في قطاع غزة عن نيتها اعلان انتهاء الحرب بعد عملية رفح، وخفض القوات في محوري فيلادلفيا وصلاح الدين، والتركيز على عمليات دهم في غزة وفتح المجال لصفقة تبادل، الإعلان يعني بقاء قوات الاحتلال بغزة وسيطرتها على الحدود مع مصر وتقسيم قطاع غزة إلى نصفين خصوصاً بعد الانشاءات التي أقيمت على طول محور صلاح الدين وهي المنطقة بالمستهدفة بالاستيطان، وتدمير معبر رفح وكل المربعات السكنية على طول محور فيلادلفيا. وأخيراً واستكمالاً لهذه الاجراءات ما كرره نتنياهو برؤيته لليوم التالي لحرب الإبادة على قطاع غزة بإقامة إدارة مدنية في قطاع غزة بمشاركة عربية، ودولية وتحت اشراف امريكي، أما إعادة الاعمار يتم بإشراف وتمويل دولي دون مشاركة فلسطينية.

ما يمكن أن توصف به هذه الإجراءات ليس فقط تقويضاً للسلطة الفلسطينية التي شكلت أساس الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنما تدمير أية مرتكزات للحل السياسي والإجهاز على حل الدولتين وفرض الحل الأحادي الجانب وهو ما تعهد به سموترتش مجدداً الهدف هو ألا تكون الضفة الغربية جزء من الدولة الفلسطينية، وألا تكون غزة وفقاً لرؤية نتنياهو تحت السيطرة الفلسطينية.

السؤال الأهم كيف سيكون الرد الفلسطيني بعد أن سقط الرهان والأوهام على الموقف الأمريكي، ومحدودية الدور الأوروبي، وانعدام الإرادة السياسية لدي الموقف العربي. فما هي خيارتنا، وكيف نحافظ على مكتسبات وانجازات شعبنا، وكيف نترجم الفعل السياسي والمكاسب الدبلوماسية، والإنجازات القانونية الى قوة فعل تجسد الدولة الفلسطينية رغم الاحتلال وتسقط مخططاته.

الكيان الصهيوني وانتهاك حقوق الأطفال

بقلم: د. كريمة الحفناوي

ضمت الأمم المتحدة «إسرائيل» للقائمة السوداء للدول التي تنتهك حقوق الأطفال، وتستهدفهم بشكل مباشر، خلال الحروب والمواجهات العسكرية، وذلك بعد إعلان منظمة اليونيسيف قطاع غزة بوصفه أخطر مكان في العالم على الأطفال، بسبب الطبيعة الهمجية والدموية للحرب الإسرائيلية التي تتعمد الخلط بين الأهداف المدنية والعسكرية (بحجة أن حماس تتخذ من المدنيين دروعا بشرية) لتبرير استراتيجية ممنهجة وواضحة، هدفها تدمير جيل كامل من أطفال فلسطين، وتحويل قطاع غزة لجحيم على الأرض، تستحيل معه الحياة، على أمل إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم.

ولقد أوضحت فرجينيا جامبا الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة (التي أضافت إسرائيل إلى القائمة السوداء بالرغم من الضغوط عليها)، أن الانتهاكات ضد الأطفال في غزة من ضمن الأسوأ في العالم.

يوفر القانون الدولي الإنساني حماية عامة للأطفال، كونهم أشخاصا غير مشاركين في الأعمال العدائية، ويوفر لهم حماية خاصة، كونهم ضمن فئة الأشخاص الأكثر ضعفا في الحروب والنزاعات المسلحة.

ويتمتع الأطفال بالحماية وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، وأيضا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وباتفاقية حقوق الطفل عام 1989، وبروتوكولها الصادر عام 2000، بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وتنص الاتفاقية في البند الرابع من المادة (38) «على الدول حماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة»، وينص البندين (أ، ب) من المادة (37) على «عدم تعريض أي طفل للتعذيب، أو لغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية، أو المهينة أو القاسية، وعدم حرمان أي طفل من حريته بصورة قانونية أو تعسفية.

وهذه الاتفاقية ملزمة للدول التي اعترفت بها بما فيها «إسرائيل» التي صدقت عليها عام 1991، ووفقا لإحصائية صادرة عن اليونيسيف، نحو أكثر من20 ألف طفل، ولدوا في ظل العدوان الصهيوني منذ اندلاعه في الثامن من أكتوبر 2023، مع غياب المستلزمات الطبية والتطعيمات، مما سيؤدى إلى انتشار الإصابة بالحصبة وشلل الأطفال، وتعرض الأطفال «الخدج» حديثو الولادة لجرائم الاحتلال، نتيجة لاستهداف المستشفيات بالعدوان والتدمير، ومنع وصول الوقود والمستلزمات الطبية والأدوية تشير الأرقام والإحصاءات الخاصة بجرائم الكيان الصهيوني، على الشعب الفلسطيني، إلى أن 13 ألف طفل فلسطيني قُتِلوا في غزة منذ بدء العدوان وحتى الآن، وأن 625 ألف تلميذ وتلميذة محرومون من التعليم، نتيجة لتدمير أماكن الدراسة التابعة للأونروا، بجانب تدمير 80 % من البنية التحتية، مما أدى لتشريد نحو مليون طفل، بالإضافة إلى 212 مدرسة تم قصفها منها 53 دمرت بالكامل.

كما تعرض الأطفال للموت لعدم توافر الرعاية الطبية جراء تدمير المستشفيات وأخرجها من الخدمة (26 مستشفى، و52 مركزا للرعاية الصحية)، بل ويستهدف الكيان المجرم الأطقم الطبية، وسيارات الإسعاف، ويمنع دخول المساعدات الإنسانية، بما فيها المستلزمات الطبية والأدوية. وأشار المكتب الإعلامي الحكومي الفلسطيني إلى أن 60 ألف امرأة حامل في قطاع غزة يعانين من سوء التغذية والجفاف.

يرتكب العدو الصهيوني جميع الجرائم الوحشية بحق أطفال فلسطين، من قتل وتشويه واعتقال وإخفاء قسري، والحرمان من حقهم في الحياة والصحة والتعليم.

وإذا انتقلنا لحالة الأطفال المصابين، نجد أن المئات منهم، أصبحوا فاقدين لبعض أو جميع الأطراف، إثر إصابتهم بالصواريخ، ومئات منهم أصيبوا بحروق شديدة، ومن نجوا من القصف، يعيشون مشردين في خيام، تفتقد لأبسط مظاهر الحياة، ويموتون من الجوع والعطش.

ولقد أعلن المكتب الإعلامي أن عشرات الأطفال استشهدوا نتيجة المجاعة وسوء التغذية والجفاف، كما أعلنت منظمة اليونيسيف ارتفاع في معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال في شمال غزة، في الأطفال دون سن الثانية، بجانب تعرضهم للأوبئة والأمراض السارية، الناتجة عن عدم توفر مياه صالحة للشرب.

وعلى المستوى النفسي يجد الأطفال أنفسهم، ضحايا العدوان، والتعرض المباشر لمشاهد الموت والقتل، والنزوح من ديارهم، مما يصيبهم بصدمات نفسية، ستترك آثاراً نفسية صعبة لتستمر معهم. هذا بجانب الحرمان من التعليم، نتيجة لاستهداف المدارس من قبل العدو وتدميرها بجانب استخدام مدارس أخرى كمراكز للإيواء. لم يكتف الكيان، بارتكاب جرائمه، من قتل وتجويع وإبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني، ولكنه ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بالمخالفة للاتفاقيات الدولية ولمواثيق حقوق الأطفال أثناء النزاعات والحروب، وذلك باعتقال الأطفال دون سن الثامنة عشر، ويتعرض الأسرى الأطفال لمحاكمات ظالمة، وللتعذيب والمعاملة غير الإنسانية، التي تهدد مستقبلهم بالضياع.

وبالرغم من أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال ولحياتهم، ولفرصهم في النمو والتطور، وقيدت سلب حريتهم، وجعلت منه « الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة»، إلا أن سلطات الاحتلال ، جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين واعتقالهم الملاذ الأول، وأذاقتهم المعاملة القاسية والمهينة، من ضرب وشبح وحرمان من النوم والطعام، وتهديد وتحرش جنسي، وحرمان من الزيارة، كما استخدمت أقذر وأبشع الوسائل النفسية، والبدنية لانتزاع الاعترافات، والضغط عليهم لتجنيدهم للعمل لصالح «المخابرات الإسرائيلية». ويجدر الإشارة إلى أن إدراج الكيان في القائمة السوداء يوجب تقارير دورية عن «إسرائيل» من قبل الممثل الخاص في الأمم المتحدة يتم تقديمها إلى مجلس الأمن، وبالتالي سيترتب على ذلك تداعيات قانونية وسياسية واقتصادية كبيرة، على الكيان وحلفائه الذين يمدونه بالأسلحة، بالرغم من انتهاكه للقوانين الدولية الإنسانية، وقوانين معاملة المدنيين في زمن الحرب خاصة الأطفال، كما أن إدراجه في القائمة السوداء، سيفتح الباب أمام ملاحقات قانونية/ أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

إن الاستهداف المتعمد للأطفال جريمة الجرائم ويُظهِر انهياراً أخلاقياً وانفلاتا مرعبا من الالتزام بأي قوانين دولية. إننا وكل الشعوب الحرة التي خرجت بالملايين في أنحاء العالم، لمساندة الحق الفلسطيني، ولمواجهة الإبادة الجماعية، نطالب بالوقف الفوري للعدوان، ووقف الجرائم بحق الأطفال الفلسطينيين، ومحاكمة الكيان على جرائمه ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبها، مع إدخال المساعدات الإنسانية فورا، ودون قيد أو شرط، للشعب الفلسطيني الذي يعاني من نقص الغذاء، والوقود، والدواء، ويتعرض للإبادة الجماعية بالقتل برصاص العدو أو بالتجويع. المجد والخلود للشهداء والشفاء للجرحى والحرية للأسرى والنصر للمقاومة والبقاء للشعوب والزوال للاحتلال والخزي والعار لجميع المتواطئين والمشاركين في الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

قيادية في الحزب الاشتراكي المصري

ماكرون... تخبط في السياسات وفقدان للدور

بقلم: د. فريد اسماعيل

«صدمة باريس» هكذا يصف الكثيرون النتائج النهائية لانتخابات البرلمان الأوروبي في فرنسا، حيث وجهت قوى اليمين المتطرف ضربة قاسية للقادة في فرنسا رغم أن أحزاب الوسط الأوروبية تمكنت من الاحتفاظ بأغلبيتها في البرلمان الأوروبي. فحزب الرئيس إيمانويل ماكرون «حزب النهضة» لم يحصل على أكثر من ١٥ بالمئة مقابل حصول حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف بقيادة مارين لوبن على ٣٠ بالمئة، مما دفع الرئيس الفرنسي إلى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة قائلا إن أحزاب اليمين المتطرف تتقدم في كل مكان في القارة، وهذا وضع لا يستطيع أن يستسلم له.

من المعروف أن ما حدد خيارات الناخب الفرنسي في هذه الانتخابات بشكل أساسي هو تداعيات التراجع في الاقتصاد على المواطن الفرنسي وموضوع الهجرة والدعم المالي الكبير لأوكرانيا على حساب الفرد الفرنسي. لكن أيضا هناك عوامل أخرى غير مباشرة لعبت دورها، منها شخصية ماكرون المترددة حينا والمتسرعة أحيانا، فهو ليس كالقادة التاريخيين أمثال ديغول أو ميتران أو شيراك الذين تميزوا بالثبات وبمواقف أكثر استقلالية وتأثيرا، فقد تميز عهد ماكرون بفقدان فرنسا لدورها التاريخي في القارة الإفريقية، والتخبط في المواقف خلال الحرب على غزة وعلى شعبنا الفلسطيني، وهذا ما نحاول الوقوف عنده بشكل أكثر تفصيلا. فالتقلب في الموقف الفرنسي تجاه الحرب على غزة يشكل السمة الغالبة والمثيرة للجدل لدى معظم الأوساط المتابعة، وهي ليست المرة الأولى التي يسوق فيها ماكرون بلاده الى مواقع جدلية تثير التساؤلات. فغالبا ما تتسبب ردات فعله السريعة إلى إخفاقات مؤثرة كما حصل عند اندفاعته إلى زيارة العاصمة اللبنانية بيروت بعد انفجار مرفأها وطرحه مبادرة طموحة تحولت إلى كلام في الهواء.

موقف فرنسا الذي تميز بالتخبط إزاء الحرب على غزة أدى إلى اضاعتها وفقدانها للدور المؤثر والفاعل فمع بداية العدوان الصهيوني، أسرعت فرنسا إلى إظهار دعمها المباشر والقوي لدولة الإحتلال. وقد كان لوجود قتلى فرنسيين دورا رئيسيا في تعزيز الدعم الفرنسي لإسرائيل في المراحل الأولى من الحرب، والدعوة إلى تشكيل تحالف دولي ضد حماس. لكن مع تكشف حجم المجازر التي يرتكبها جيش الاحتلال، بدأ الموقف الفرنسي بالتخبط. فهو من ناحية يدعم دولة الاحتلال ، ومن ناحية أخرى أراد إظهار موقف أكثر توازنا مما انعكس ترددا لدى ماكرون لزيارة الكيان. وهذا يعبر عن جانب من شخصية الرئيس الفرنسي المرتبكة ، وغياب سياسة متماسكة وحازمة. وفرنسا بشكل عام ومنذ بداية عهد الرئيس السابق ساركوزي تاهت في غياهب البحث عن أدوار تعيد لها الموقع والتأثير والنفوذ ، والنتيجة خروج من معظم القارة الأفريقية، وتردد في الموقف من حرب الإبادة بحق شعبنا ، وضياع بين الشارع الفرنسي المنتفض ضد سياسات الحكومة المتواطئة مع الاحتلال والداعم لفلسطين والداعي للاعتراف بالدولة الفلسطينية ، واليمين المتطرف الصاعد نتيجة عجز النظام عن مواجهة أزمات الاقتصاد والهجرة والحرب على أوكرانيا.

في بداية الحرب العدوانية حاولت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا أن تبرر لباريس دعمها لدولة الاحتلال بالقول إن فرنسا كانت الدولة الأكثر تضررا من هجوم حماس بعد إسرائيل كونها خسرت ٤١ فرنسيا من أصحاب الجنسية المزدوجة إضافة إلى عدد من المفقودين والرهائن الفرنسيين. بعدها تذكر ماكرون أنه يمكنه الاستثمار في هذا الواقع، في محاولة لإظهار فرنسا كلاعب دولي مؤثر في الشرق الأوسط، مستخلصا الدروس من تجربته المتعجلة الفاشلة في بيروت، وجهوده الدبلوماسية العقيمة إبان الحرب في أوكرانيا، فكانت زيارته إلى رام الله في سياق تحسين الأداء المتعثر، وفي محاولة لفتح أفق سياسي قائم على حل الدولتين.

التموضع الفرنسي الملتبس أحدث حالة من التململ وعدم الرضى لدى الفرنسيين، فالمواقف الأولية المندفعة تضامنا مع دولة الاحتلال أثارت غضب المتعاطفين مع فلسطين، ثم أثارت المواقف اللاحقة الداعية إلى وقف لإطلاق النار حفيظة وانتقاد الشارع المؤيد لإسرائيل، وبالتالي بدا وكأن فرنسا لم تتمكن من التموضع في مكان يسمح لها بتأدية دور الوسيط.

بالطبع كان من الممكن اعتبار التحول في الموقف الفرنسي انجازا مهما وانتصارا للحق الفلسطيني، لكن ما تبع ذلك من تضييق على الحريات العامة أتى لإسكات الأصوات المؤيدة للشعب الفلسطيني، مع توالي محاولات منع التظاهرات واعتبار بعض التصريحات معادية للسامية وتستوجب الملاحقة القانونية. لكن الانقسام في الرأي العام والطبقة السياسية، والدور الكبير الذي لعبه زعيم اليسار الراديكالي جان لوك كان لهم الأثر الكبير في إلزام وزير الداخلية بالتسليم برأي مجلس الدولة الذي طعن في الحظر المطلق لتظاهرات التأييد لفلسطين. كذلك، حين دقت ساعة الحقيقة بعد اعتراف ثلاث دول أوروبية هي اسبانيا وايرلندا والنرويج في ٢٨ ايار رسميا بالدولة الفلسطينية إضافة إلى اعتراف سلوفينيا وارمينيا لاحقا، قال ماكرون ان فرنسا مستعدة للاعتراف بهذه الدولة لكن في الوقت المناسب، مما يعكس حالة العجز واللحاق بمواقف واشنطن يتخوف البعض في فرنسا من اهتزاز الاستقرار الداخلي. ففرنسا تحتضن أكبر جماعة من أصول عربية او يعتنقون الإسلام في أوروبا الغربية، وأكبر جماعة يهودية. لذلك دائما ما تكون هناك انعكاسات داخلية فرنسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد أشار استطلاع أجرته شركة بوجوف إلى أن ٧٢ % من الفرنسيين يخشون من أن يتم استيراد الصراع إلى الداخل، مما سيؤثر على الأمن والتماسك الاجتماعي. من هنا تأتي محاولات الرئيس ماكرون لمحاولة إعادة التوازن في الأداء الدبلوماسي ومحاولة أداء دور فقده في غزة ويحاول البحث عنه مجددا في لبنان.

لكن فرنسا اليوم ليست في الموقع الذي اعتادت عليه لقرون، ولم تعد قادرة على لعب دور قيادي في أوروبا أو في أي مكان آخر. ففرنسا اليوم عجوز في قارة عجوز، وما النهوض والفوز لقوى اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي، إلا انعكاسا لمدى التبعثر والتخبط في السياسات وانعدام الرؤى الاستراتيجية.

تداعيات صعود اليمين الشعبوي على الاتحاد الأوروبي وقضيتنا الوطنية

بقلم: مروان أميل طوباسي

انتهت انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٢٤ والتي جرت لإشغال٧٢٠ مقعداً، في أجواء مشحونة بالتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧. النتائج الأولية أظهرت تقدم وصعود انتخابي للأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية، مما يعكس تغييرات كبيرة في المشهد السياسي الأوروبي. هذا التغيير يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العديد من القضايا العالمية، بما في ذلك القضية الفلسطينية وعلى استقرار ووحدة الاتحاد نفسه، فقد حقق اليمين الشعوبي والقومي مكاسب في أجزاء كثيرة من الاتحاد وحصل على ٣٢٪ من إجمالي المقاعد، مستغلين قلق الناخبين بشأن الهجرة والتضخم والفقر وتكلفة الإصلاحات البيئية وتداعيات مشاكل الطاقة.

لكن من غير الواضح ما إذا سيكونون قادرين على التأثير حقاً على سياسة الاتحاد الأوروبي في المستقبل بشأن تلك القضايا. وان بروز قادة من اليمين الشعبوي اليوم بأوروبا مثل مارين لوبان في فرنسا وفيكتور أوربان في المجر وفي النمسا وبلجيكيا وإيطاليا يتشابهون مع ترامب في خطابهم اليميني الشعبوي الذي استغله سابقا ترامب مما أثار دعماً من الناخبين الأمريكان، وبالتالي يمكن لنجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا أن يشجع حركات مماثلة في الولايات المتحدة من خلال إظهار أن هناك دعما وتوافقاً كبيراً لهذه الأفكار، قد يحفز هذا ترامب وأنصاره على تكثيف خطابهم الشعبوي المتطرف في الحملة الانتخابية الجارية هناك، رغم اختلاف الأنظمة السياسية في أوروبا والولايات المتحدة بشكل كبير، الا أنه قد يشكل عاملاً من عوامل مختلفة قد تساعد ترامب في وصوله الى البيت الأبيض، وهو ما سيشكل حينها برأيي زوايا المثلث اليميني الشعبوي العالمي بين واشنطن (ترامب او بايدن)، بروكسل وتل أبيب خاصة مع تمكن نتنياهو من الاستمرار بوجود آخرين، وهو ما سيدفع بالعالم الى مزيد من الحروب والجرائم بحق الشعوب والقيم الإنسانية .

الا أنه ومن جانب آخر فان نتائج أحزاب اليسار في انتخابات البرلمان الأوروبي هذه الدورة أظهرت أداءً متفاوتاً عبر دول القارة، فقد تراجعت أحزاب في بعض الدول وتقدمت أخرى، الا أن اليسار بشكل عام مقارنةً بالانتخابات السابقة لم يحقق تقدماً ملموساً رغم مستويات الدعم التي كانت تتمتع بها هذه الأحزاب سابقاً، وحتى في مرحلة الدعاية الانتخابية التي كانت فلسطين هي الحاضر الأول في حملاتها وبرامجها، والذي ربما قد كان على حساب القضايا الاجتماعية للأوروبيين، مما لم يساهم في حصد أصوات أكبر، حيث تبقى غالبية المقاعد تحت قبة برلمان الاتحاد الأوروبي الذي تتم فيه مناقشة قوانين الاتحاد والتشريعات بتعديلها أو إقرارها أو رفضها، في أيدي أحزاب الوسط من اليمين المحافظ واليسار التقليدي.

وللتأثير على سياسة الاتحاد الأوروبي، سيتعين على الأحزاب اليمينية المتطرفة أو الشعبوية أن تتحد في كتلة تحت البرلمان كي تمنح نفسها النفوذ بعد ما حققته أحزابها بالعديد من الدول المشاركة بالانتخابات.

صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة، ففي فرنسا، حقق حزب «التجمع الوطني» بقيادة مارين لوبان مكاسب كبيرة، مما يعكس تغيرات في المزاج السياسي الفرنسي نحو اليمين المتطرف، وفي ألمانيا، شهد حزب «البديل من أجل ألمانيا» زيادة في عدد المقاعد، وفي بلجيكا، تقدم حزب «فلامز بيلانغ» بشكل ملحوظ كذلك في النمسا والمجر وإيطاليا، لذلك فمن المتوقع أن تصبح كتلة «الهوية والديمقراطية» اليمينية الشعبوية ثالث أكبر مجموعة في البرلمان الأوروبي بحوالي مئة مقعد، مما يعزز من نفوذه في صناعة القرارات الأوروبية والتوصية بالسياسات العامة التي تتولى تنفيذها المفوضية الأوروبية وفق نظام الاتحاد، كما ويعزز من تأثير اليمين في السياسات الأوروبية الخارجية المستقبلية.

أحزاب اليسار، نتائج أحزاب اليسار أظهرت أداءً متفاوتا عبر القارة، تراجعت أحزاب اليسار بشكل عام مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث لم تحقق نفس مستويات الدعم السابقة، حيث شهدت هذه الأحزاب في أوروبا تراجعاً عاماً في هذه الانتخابات، فكتلة حزب اليسار الأوروبي وكتلة حزب الاشتراكيين الديمقراطيين لم يتمكنا من تحقيق مكاسب كبيرة، رغم بعض النجاحات في دول مثل ألمانيا وفرنسا وإيرلندا واليونان وإسبانيا، وهذا التراجع يجعل من الضروري على الأحزاب اليسارية تشكيل تحالفات واسعة مع كتلة أحزاب الوسط من اليمين المحافظ لتحقيق أي توجهات بالسياسات الأوروبية الداخلية والخارجية، الا أن كتلة الشيوعيين حافظت على عدد مقاعدها وسط هذه المتغيرات.

أحزاب اليمين المحافظ، فقد حافظت كتلة حزب الشعب الأوروبي اليميني بالبرلمان على مكانتها كأكبر مجموعة برلمانية، رغم فقدان أحزابها بدول مختلفة بعض المقاعد وتراجع قوتها، لكنه يمكن لتحالف يضم أحزاب اليمين واليسار الاشتراكي أن يحتفظ بالأغلبية في البرلمان، مما يعزز دور القوى التقليدية اليسارية واليمينية في صنع القرار.

تداعيات النتائج على وحدة ومستقبل الاتحاد الأوروبي، زيادة قوة الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في سياسات الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الهجرة والأمن والسياسة الاقتصادية والبيئة، وهذه الأحزاب غالباً ما تتبنى مواقف قومية متطرفة أو ما تسميه بالمسيحية الأوروبية ومعاداة الهجرة، مما قد يزيد من التوترات داخل دول الاتحاد ويصعب تحقيق توافق حول السياسات المشتركة.

وفيما يخص مستقبل ووحدة الاتحاد الأوروبي، فإن هذا التحول نحو اليمين المتطرف قد يؤدي إلى تعزيز المواقف المناهضة لاستمرار الاتحاد الأوروبي وزيادة النزاعات السياسية داخل البرلمان الأوروبي.

تأثيرات على القضية الفلسطينية، أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه فلسطين قد يكون ملموساً، حيث من المعروف أن معظم هذه الأحزاب تتبنى مواقف داعمة لإسرائيل وسياسات الاحتلال، وهذا قد يؤدي إلى تراجع دعم دول الاتحاد الأوروبي التقليدي لحل الدولتين حتى ولو كان لفظيا أو لسياسات تدعم حقوق الفلسطينيين في المحافل الدولية، وبانخفاض تقديم مساعدات مالية للسلطة الوطنية للخزينة أو من خلال برامج تنموية، كما وممارسة ضغوطات وفرض شروط على المؤسسات الفلسطينية، وإلى تمرير مصالح اسرائيل بالبرلمان ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

القضايا الرئيسية أمام الناخب الأوروبي، تضمنت القضايا الرئيسية التي أثرت على توجه الناخب الأوروبي في الانتخابات: الأزمة الاقتصادية من الفقر والبطالة وتداعيات الدعم الأوروبي لأوكرانيا على حساب الشعوب الأوروبية، والتغيرات المناخية والبيئة، والصحة وأمن الطاقة، والهجرة، ورافق ذلك القلق حول الدفاع والأمن، خاصة في ظل الحرب حرب الولايات المتحدة بالوكالة ضد روسيا في أوكرانيا.

فوز مرشحين فلسطينيين، من بين النتائج الملفتة للنظر في هذه الانتخابات، ترشح وفوز مرشحتين من أصول فلسطينية، في فرنسا واسبانيا وأيضا بمقعدين ضمن قوائم أحزاب اليسار، وهذا الحدث يعكس التنوع المتزايد في التمثيل العرقي والاثني داخل برلمان الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تعزيز الوعي بالقضايا الفلسطينية وفضح جرائم الاحتلال.

التأثير على مستقبل سياسات عدد من الدول، بالنسبة لفرنسا فقد أدت هذه النتائج إلى دعوة ماكرون لإجراء انتخابات وطنية مبكرة، وإلى استقالة رئيس الوزراء البلجيكي وبالتأكيد سيكون لتلك النتائج أيضا مؤثرات واضحة بالسياسات العامة بألمانيا بعد أن حقق اليمين المتطرف فيها صعوداً انتخابياً، كما بالنمسا وغيرها، وهذا قد يؤدي إلى تغييرات سياسية كبيرة في البلدين خاصة وعدد آخر وربما في الاتحاد الأوروبي بشكل عام، حيث يتزايد نفوذ الأحزاب اليمينية التي تتبنى سياسات قومية ومتشددة تجاه الاتحاد الأوروبي، مما يؤشر أننا امام مرحلة تاريخية وسياسية جديدة ستشهدها القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخطة مارشال، وقد يعتمد ذلك أيضا على نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية.

بكين تدخل على خط حل القضية الفلسطينية «اطلب الصلح ولو في الصين»

بقلم: خليل حمد

كانت الوجوه العربية الفلسطينية وحدها المختلفة في بكين نهاية الشهر الماضي، عندما وصل ممثلون من حركة «فتح» وحركة «حماس» إلى أقصى الشرق الآسيوي، بحثاً عن مصالحة وطنية طال انتظارها.

بيان الخارجية الصينية أوضح ان الهدف المباشر من الاجتماع: إجراء محادثات «معمقة وصريحة في إطار جهود «تعزيز المصالحة الفلسطينية»، وقد تم تحقيق «تقدم إيجابي». فوفقاً للمعلومات «أعرب الجانبان عن إرادتهما السياسية لتحقيق المصالحة عبر الحوار، وناقشا الكثير من القضايا». التفاؤل الصيني سببه -ربما-رغبة بكين في أن تثمر أولى خطواتها العملية في ملف المصالحة إلى اختراق ما في جمود العملية. من شأن هذا أن يعزز دور الصين الذي تريده في المرحلة المقبلة.

ربما كانت الدماء الفلسطينية التي تسيل منذ ثمانية أشهر على أرض قطاع غزة، أحد أبرز الأسباب التي تدفع طرفي اللقاء إلى البحث عن نقاط مشتركة تحت سقف «منظمة التحرير الفلسطينية». تفاهمات تقتضي في حدها الأدنى توحيد الجهود لوقف حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» في غزة ، ولانسحاب قوات الاحتلال من كامل القطاع، وإدخال المساعدات الفورية للمنكوبين. وبمنطق المصلحة الفلسطينية والصينية، تحتاج اللحظة إلى قرارات كبرى. المصالحة الوطنية بالنسبة لكل الفصائل، وتغيير أسلوب التعاطي من قبل بكين.

يأخذك ذكر اسم الصين إلى دور المارد الآسيوي تاريخياً لأجل القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. لم تكن بكين على مدى سنوات الصراع منخرطة في المنطقة كما هي اليوم، مواقف ملتزمة بقرارات الشرعية الدولية ودعم على كافة المستويات عبر تاريخ طويل من العلاقة الصينية الفلسطينية الممتدة منذ سبعون عاما، لكن المتابع يدرك أن ثمة شيئاً ما تغير في نظرة الصين للمنطقة وطريقة تعاطيها مع قضاياها. لفهم الأسباب والأهداف علينا النظر إلى ما تراه بكين في المنطقة، وما تريده منها.

تريد الصين استقراراً للمنطقة لعدة أسباب، عسكرياً: لا ترغب صاحبة ثالث أقوى جيش في العالم أن ينجر الكوكب إلى سباق تسلُّح من شأنه الحد من طموحاتها الاقتصادية التي لا تخفيها بكين، فهي ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، وعضو في تكتلات اقتصادية مهمة جداً، على راسها «بريكس» الذي تضم دوله مجتمعة نحو 45% من التعداد السكاني العالمي، وتبلغ قيمة اقتصاداتها مجتمعة 28.5 تريليون دولار، أي حوالي 28 % من الاقتصاد العالمي.

تطرح بكين نفسها كشريك اقتصادي أولاً للدول العربية، في منطقة تتمتع بأهمية بالغة لدى الصين، فهي المصدر الرئيس لإمدادات الطاقة، وموطن أكبر شركات الاستثمار الصينية في الخارج، وعقدة مهمة في مبادرة «الحزام والطريق»، الذي تريد الصين من خلاله ربطها بالعالم، في «محاولة لتعزيز الاتصال الإقليمي واحتضان مستقبل أكثر إشراقاً». حل الخلافات وتهدئة النزاعات وإطفاء لهيب الاشتباكات نقطة أساسية في تنفيذ هذا المشروع، وهذا ما يُفسر مشهد المصالحة بين إيران والسعودية الذي رأيناه في بكين العام الماضي. لكن ذلك لا يكفي. عقدة الخلاف والحل في شرق البحر المتوسط هي القضية الفلسطينية.

منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي ، اتخذت الصين موقفاً متقدماً، داعية إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني لأن الأمر «لا يتحمل أي تأخير». من منطلق القناعة الصينية بأن الجميع خاسر في أي صراع، وأن الحروب لا يمكن أن تؤدي إلى إيجاد الحلول، فإن التسويات السلمية هي المجدية وفقاً للصين، وفي حالة القضية الفلسطينية، ترى بكين ضرورة إنهاء الخلافات الداخلية بين الفصائل، والاتفاق على مشتركات يمكن أن تكون منطلقاً للمرحلة الثانية من الحل للقضية الأعقد في العالم، عن طريق مفاوضات تُفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وهذا وحده كفيل بإنهاء الصراع في المنطقة، ومنحها حالة من الاستقرار تريدها الصين، وتُفيد العالم بأسره.

وفي ظل التململ الفلسطيني والعربي والعالمي من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة، بدأت الدعوات تتصاعد لسحب ملف «رعاية المفاوضات» من يد واشنطن، والبعض اقترح إعادته إلى الرباعية الدولية «الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة»، لكن الصين على ما يبدو تريد أمراً آخر. ربما هي محاولة لاستباق إحياء هذه الرباعية بتحقيق منجز ما يسمح لبكين بإضافة مقعدها إلى جانب المقاعد الأربعة الموجودة: ماذا لو كانت خُماسية دولية بمشاركة المارد الآسيوي؟

وإذا كانت حظوظ بكين في تحقيق اختراق على مستوى المصالحة الوطنية أقل مما تأمله بكين، إلا أن ملء فراغ الانحياز الأمريكي (والأوروبي والأممي) لـ «إسرائيل» أمر بمتناول اليد، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى أمرين: أولهما، طبيعة حرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع الناتجة عن فراغ «الضبط» وبالتالي عدم وجود رادع لهذا الكيان، وحقيقة تحميل كثير من دول العالم مسؤولية انفلات الأوضاع لانحياز واشنطن الأعمى إلى تل أبيب، وتبعية أوروبا لواشنطن، وتغييب الأمم المتحدة عمداً عن القيام بدورها، إضافة إلى الحملة التي تُشن على روسيا منذ سنوات، والتي أقصتها عن أي دور فعال في الملف الفلسطيني.

وثانيهما، العلاقة الوطيدة بين بكين وموسكو، فمن مصلحة الجانبين تعديل كفة الموقف في أي صراع بعيداً عما تريده أمريكا، فما بالك وأن هذا التعديل يصب في مصلحة القوانين الدولية التي تنادي بها كل من روسيا والصين؟ من شأن ذلك أن يُعيد الهيبة للمنظمة الدولية في كل قراراتها، ضمناً احترام سيادة الصين في ملف تايوان، واحترام أمن روسيا القومي في ملف أوكرانيا.

كل الملفات متشابكة إذاً، والعبرة في كل ما يجري أن نتمكن من الاستفادة من اللحظة الراهنة لخدمة قضيتنا العادلة، والوصول بها إلى النهايات المرجوة. هذه ضرورة أساسية اليوم أكثر من أي يوم مضى، فالمعركة مستمرة، وشلال الدماء لم يتوقف، ومتغيرات العالم التي تعترف بسرديتنا تجعلنا أقرب لتحقيق الهدف. هذه مسؤولية الجميع في فلسطين أولاً، قبل أن تكون أمام أي أحد في العالم.

«تعطيش الفلسطينيين» مخطط خنق وتهجير وابتزاز إسرائيلي أداته «ميكروت»

مجدلاني يدعو الى تحالف دولي لحماية المياه الفلسطينية من «النهب الرسمي الاسرائيلي المنظم»

تقرير - نائل موسى

حتى قبل ان يحل فصل الصيف فلكيا، الذي سبقه هذا العام مرتفعات جوية رافقها ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من 10 درجات مئوية عن المعدل السنوي، سارعت شركة «ميكروت» الإسرائيلية، الى تخفيض إمدادات المياه المباعة للفلسطينيين خصوصا الى جنوب ووسط الضفة الغربية تراوحت بين 40 - 50% من اجمالي المياه الموردة غير الكافية أصلا .

فقد اقدمت «ميكروت» ضمن سياستها المتكررة، على خفض كميات المياه المخصصة لمحافظتي الخليل وبيت لحم بنحو 35%، وأكثر من 50% لمناطق امتياز مصلحة مياه رام الله، متسببة بأزمة مياه كبيرة لكثير من البلدات في وسط وجنوب الضفة بلغت حد العطش.

وخلقت الإجراءات الإسرائيلية بشأن امدادات المياه والمخالفة للقوانين الدولية، وللاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني ازمة اجتماعية واقتصادية وصحية مركبة مع سعي الفلسطينيين لتوفير المياه لأسرهم بطرق مكلفة ماديا وغير مجدية عمليا للتخفيف تداعيات الازمة. ويرفض ساسة وخبراء تبريرات شركة المياه الإسرائيلية ويعتبرونها «سياسية تعطيش» ممنهجة ، تهدف الى زيادة الابتزاز والضغط السياسي على السلطة الوطنية، وتوفير احتياجات المستوطنين الباذخة من هذه المورد الشيح على حساب المواطن صحاب الأرض والماء من جانب، وتوطئة لرفع أسعار المياه المنهوبة أصلا من الأرض الفلسطينية.

ويؤكد مواطنون من بلدات مجاورة لمدينتي رام الله والبيرة تزودهم بالماء مرتين فقط خلال الشهر الأخير، بواقع 12 ساعة على أحسن تقدير، وان الضخ في الانابيب كان ضعيفا للغاية ولم يصل المنازل القائمة على مناطق مرتفعة او الشقق في الأدوار بعد الثاني من البنايات السكنية ما يعني عمليا حرمانهم من الماء طيلة شهر كامل حتى قبل ان يبدأ الصيف حيث تزداد الحاجة للمياه لمختلف الاستعمالات. وفي مواجهة تداعيات الازمة، يقول مواطنون انهم اضطروا لشراء خزانات إضافية توضع على أسطح وافنية المنازل، ومضخات رفع مياه أتت على ميزانيات الاسر المخصصة للاحتياجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم وكساء في ظل وضع اقتصادي متدهور وغير مسبوق لناحية البطالة وانقطاع الرواتب وارتفاع الأسعار وتراجع الإنتاج وتعطل المشاريع جراء إجراءات الاحتلال والحصار المالي الذي يفرضه على السلطة الوطنية والأراضي الفلسطينية.

وبحسب تجار، يبدأ سعر خزان مياه بلاستيكي من النوع الدارج استعماله من 360 شيقلا للحجم الأصغر، ويرتفع 100 سيقل أخرى لقاء كل 500 لتر اضافي من سعة الخزان، فيما يبدأ سعر مضخة متواضعة الجودة من 250 ويصل الى 650 شيقلا، إضافة الى كلفة النقل والتركيب والتشغيل.

ويقول مواطنون ان هذه الترتيبات المكلفة ماليا، ذهبت ادراج الرياح في ظل تزايد فترات القطع، فلا مياه تأتي لتخزن او ترفع، ما يضطرهم الى شراء الماء من صهاريج غير معلوم مصدر وجودة المياه التي تقلها بسعر يبدأ من 150 شيقلا للصهريج الصغير يحتاج منه اثنان الى ثلاثة في الشهر، كما يضطرون لشراء زجاجات المياه المعدنية لأغراض الشرب والطهي بنحو 15 شيقلا في اليوم الواحد على الأقل لأسرة متوسطة العدد، كل ذلك وفاتورة عداد المياه المعطل تقريبا تأتي في موعدها وبذات الأرقام المعتادة ؟!.

وفي ظل تعنت الشركة الإسرائيلية، رجحت سلطة مياه رام الله، اللجوء الى تزويد كثير من المناطق بالمياه مرة واحدة ولعدة ساعات فقط كل أسبوعين بدل مرة في الأسبوع كانت متبعه فيها، فيما يؤكد المواطنون ان ضخ المياه حتى بهذه الالية يكون ضعيفا ولا يصل الى كثير من المناطق والمنازل.

وتتعزز شكوك الفلسطينيين في اهداف تخفيض امدادات المياه لتزامنها مع استخدام حكومة المستوطنين الفاشية برئاسة نتنياهو الماء والغذاء كسلاح في عدوانها المتواصل على قطاع غزة لتضييق الخناق على المواطنين هناك، ولمحاربة الوجود الفلسطيني، بتفريغ الأرض من اصحابها وتسهيل الاستيلاء عليها ضمن المشروع الاستيطاني ومخطط القضم والضم المتدرج للضفة.

وفي جنوب الضفة، اعلنت بلدية الخليل، إن إسرائيل خفضت كمية المياه المخصصة لمدينتي الخليل وبيت لحم بنحو 35 في المئة، بهدف «زيادة حصة المستوطنين من المياه».

وناشدت البلدية المجتمع الدولي «التدخل لحل أزمة المياه مؤكدة ان هذا التخفيض وفي هذا التوقيت يُنذر بأزمة من شأنها مضاعفة معاناة المواطنين وحرمانهم من أبسط حقوقهم بالحصول على المياه التي لا ترتقي كمياتها في الوضع الطبيعي إلى المستوى المطلوب لحصة الفرد».

والمياه واحدة من قضايا مفاوضات الحل النهائي التي كان من المفترض ان تختتم في أيار 1999 والتي عطلتها حكومات إسرائيل على مدى ربع قرن استغلته للسيطرة على المياه الفلسطينية وحرمان أصحابها من حق استخراجها والانتفاع بها بأبشع الوسائل لقتل الحياة وأسس ومستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة، بضرب الأمن المائي والغذائي وسبل البقاء والثبات على الأرض. وتمنع أوامر الاحتلال العسكرية وإجراءاته الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية، خصوصا المياه، بمنع حفر ابار جديدة والاستيلاء على الآبار القديمة، وعلى الينابيع والعيون والوديان التي بنت عليها المستوطنات، والسطو على حقهم من مياه نهر الأردن وغيرها.

وقال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في منظمة التحرير الفلسطينية ، إن سلطات الاحتلال، تسيطر على 88% من مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، وتسمح للمستعمرين بالوصول دون عوائق لها، والانتفاع بها لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية والمشاريع الزراعية والصناعية في المستعمرات.

وبحسب دراسات دولية وإسرائيلية يستهلك المستوطن الإسرائيلي في تسعة أضعاف ونصف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني ، علما أن المتاح للفلسطينيين من المياه في الضفة يبلغ 105 ملايين متر مكعب، وهو أقل مما كان متاحا عام 1995 في اتفاقية أوسلو إذ كان يبلغ 118 مليون متر مكعب، أما كمية الاحتياج وفقا للمعايير الدولية، فتبلغ 400 مليون متر مكعب، أي أن الفلسطينيين يحصلون على ربع ما يحتاجون إليه.

ووفق جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين يبلغ عدد الينابيع في الضفة الموسمية والدائمة 714 ينبوعا، منها نحو 350 دائمة بين ضعيف ومتوسط وغزير.

ويقع 56 من هذه الينابيع بالقرب من المستوطنات ويستولي عليها المستعمرون، دون إمكانية وصول الفلسطينيين وتحول عدد آخر منها إلى مناطق عسكرية، يُمنع على المواطنين الوصول إليها بأوامر عسكرية، وعبر أعمال الترهيب والتهديد والعنف التي يرتكبها المستعمرون. وتدعي سلطات الاحتلال أنها تتعامل مع الينابيع باعتبارها مواقع بيئية يجب الحفاظ عليها وحمايتها، غير أنها في حقيقة الأمر تعمل على حرمان الفلسطينيين من الانتفاع بها كمواقع بيئية أو كمصدر من مصادر الماء اللازم للشرب والزراعة، فيما تشجع على تأسيس تجمعات استعمارية قريبة، وتحولها إلى مواقع لإعادة بناء علاقة المستعمرين بالطبيعة، من خلال مسارات ومواقع للتنزه والاستجمام و»التطهر اليهودي»، فضلا عن استخدامها كمناطق جذب سياحي على طريق نقل المستعمرين اليها، وفق السياسة نفسها التي اعتمدتها سلطات الاحتلال في مناطق الجليل والساحل والنقب.

ودفعت هذه السياسات الفلسطينيين إلى تعويض النقص بشراء المياه من «ميكروت»، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي 98.8 مليون م3 عام 2022، تشكل 22% من كمية المياه المتاحة التي بلغت 445.7 مليون م3، منها 38.8 مليون م3 مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية، و298.5 مليون م3 مياه يتم ضخها من الآبار الجوفية، و9.6 ملايين م3 مياه شرب محلاة وتشكل 2.2% من المياه المتاحة، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويرى رئيس سلطة المياه، م. مازن غنيم، إن تخفيض «ميكروت» للمياه موضوع سياسي، لأسباب، أهمها: ألا يكون حياة للتجمعات الفلسطينية، وللمناطق الأخرى التي لها علاقة بالزراعة،

والمشاريع الاستراتيجية، خاصة القريبة من المستوطنات في المناطق المسماة «ج»، بهدف تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم لصالح التوسع الاستيطاني، بالتالي فإن اسرائيل تستخدم المياه كأداة ابتزاز للفلسطينيين.

وذكر غنيم بأن الشركة الإسرائيلية تتذرع سنويًا بأن «المشكلة فنية»، حيث استمرت أزمة المياه عدة أشهر العام الماضي، خاصة في جنوب ووسط الضفة، ولكن في الحقيقة فإن «ميكروت» تعطي الأولوية للمستوطنين والمستوطنات على حساب المواطن والمدن والبلدات الفلسطينية.

وتفيد معطيات الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني، بأن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني 85.7 لترًا في اليوم من المياه وهي أقل من الحد الأدنى الموصي به عالميًا والذي يقدر بـ100 لتر في اليوم حسب معايير منظمة الصحة العالمية

بدورها، أعلنت مصلحة مياه محافظة القدس ان استمرار نقص كميات المياه الموردة من شركة «ميكروت» أدى إلى حدوث تشويش على برنامج التوزيع في منطقة الامتياز. ودعت المصلحة المشتركين إلى ترشيد الاستهلاك، مؤكدة بذل جهود لوصول المياه لجميع المشتركين.

وأوضح غنيم، أن نسبة شراء المياه من «ميكروت» للاستخدام المنزلي «تصل لـ 55%، بمعدل 75-80 مليون متر مكعب سنويًا للضفة من أصل 128 مليون الذي له علاقة بالاستهلاك السنوي الخاص بنا، أي ما نسبته 60% من المياه الصالحة للشرب، أما في غزة فلدينا 53 ألف متر مكعب من أصل 330 ألف، والتي تمثل 55% من المياه الصالحة للشرب».

وقال إن فواتير الشركة الإسرائيلية تخصم شهريًا من عائدات الضرائب الفلسطينية «المقاصة»، عدا عن خصم 120 مليون شيقل سنويًا بدل معالجة مياه صرف صحي، «ورغم ذلك فإنه غير متاح لنا الحصول على كمية المياه التي نريدها، ويتحكم الاحتلال في الضخ، كما لا يتم زيادة أي كميات إلا لأسباب يتم دراستها من جانب الاحتلال، بحيث لا يتعارض مع مخططاتهم.

ورأى غنيم أن «التقسيمات الجغرافية والحواجز وتقطيع اوصال المناطق تمنع إنشاء أي نظام مائي مستقل في فلسطين، فضلا عن أن كميات المياه الموجودة غير كافية لتغطية العجز في المناطق الأخرى».

وشدد على أن الحل النهائي يكمن في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، والذهاب نحو الاستفادة من الأحواض والمصادر المائية، والتأسيس لنظام مائي متكامل.

ويؤكد مدير جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين عبد الرحمن التميمي، أن الموضوع «في جذره سياسي بهدف ابتزاز السلطة الوطنية، خاصة أن اتفاقية أوسلو نصت على أن العلاقة هي بين السلطة الوطنية، وشركة «ميكروت» على أسس تجارية، وليس مع الحكومة الإسرائيلية، بالتالي فإن الأخيرة تستغل هذا البند للضغط السياسي من جهة، ولإيجاد مبرر لزيادة الأسعار، وهو ما جرى في سنوات سابقة، حيث رفعت الشركة الإسرائيلية أسعارها في السوق الفلسطيني، في حال حدوث أمر يفضي إلى ابتزاز إسرائيلي».

التميمي قال، إن اسرائيل «تسعى لتحويلنا الى زبائن لشركة «ميكروت» من خلال عمليات التخفيض لنسبة المياه، وليس مواطنين لهم الحق في السيطرة على مصادر مياههم، وهو ما يتحدث عنه الإسرائيليون ليل نهار».

وأوصى بأثارة هذا الموضوع على المستوى السياسي الدولي، كأحد انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وليس فقط شأن إسرائيلي-فلسطيني، إضافة لإعداد ملف عربي مشترك (سوري، فلسطيني، أردني، لبناني) حول حق الفلسطينيين في نهر الأردن، والتوجه به للمحاكم الدولية.

ويرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني د.احمد مجدلاني، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تمارس «النهب المنظم» للمياه لصالح المستوطنات الإسرائيلية، حيث يبلغ الحوض المائي في الضفة الغربية نحو 750 مليون كوب في السنة تسيطر عليها دولة الاحتلال، ويستهلك المستوطن الاسرائيلي 13 ضعف المواطن الفلسطيني.

وأشار مجدلاني إلى الحوض المائي في منطقة سلفيت، حيث تسرق منه حكومة الاحتلال ٣٠٠ مليون كوب لصالح خط عابر إلى التقب وخط إلى غزة، فيما نحن ندفع ثمن مياهنا، مشددا على ان سيطرة الاحتلال على الموارد المائية يهدد الأمن الغذائي والذي يترافق أيضا مع السيطرة على الأراضي الزراعية لصالح غول الاستيطان.

وابلغ مجدلاني القمة اليورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في جمهورية مالطا قبل يومين، بان كل ما يقوم به الاحتلال هو انتهاك للقانون الدولي والانساني وانتهاك لمعاهدة جنيف لحماية المياه والموارد الطبيعية فيما تلتزم السلطة الفلسطينية باستراتيجية المياه حتى 2045 وهي تتعاون في تنفيذها مع قطاع الاعمال والمجتمع المدني في إطار بناء دولة فلسطين، لكن الاحتلال يضع المعيقات أمام أي تقدم فلسطيني، داعيا الى انشاء تحالف دولي للحفاظ على المياه الفلسطينية وتحييد استخدام المياه بالنزاعات المسلحة.

واكد مجدلاني للقمة تلك، ان الإجراءات الإسرائيلية بتخفيض حصة المياه المخصصة لعدد من محافظات الضفة بنسبة 50%، تخلق أزمة مياه حادة، أما في قطاع غزة الذي يعاني أصلا قبل العدوان من أزمة خانقة بسبب شح المياه وملوحتها، فالأمر بات كارثياً في ظل حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال مستخدمة كل أدوات القتل والموت دون أن تستثني حتى الماء والغذاء، فعمدت منذ البداية إلى تدمير شبكات الماء ومحطات التحلية.

وجدد مجدلاني الدعوة لمعاقبة الاحتلال على عدوانه، وتنفيذ كافة الالتزامات تجاه دولة فلسطين، ووقف الانتهاكات المتواصلة من سرقة الأموال والمياه وأراضي الدولة الفلسطينية، وكل الاجراءات الهادفة للتهجير وتقويض السلطة الفلسطينية وانهاء حل الدولتين.

عملية النصيرات حفرة نتنياهو وغرقه في مستنقع غزة

بقلم: عائدة عم علي

يبدو ان رياح تخليص اربعة اسرى صهاينة من مخيم النصيرات لم تجر كما تشتهي سفن نتنياهو ولاسيما بعد تصريحات «نوعا أرجماني» للقناة 13 العبرية، بأنها لم تحجز داخل الانفاق وتم علاجها من قبل المقاومة بعد إصابتها بعدوان إسرائيلي، الى جانب خسائر قوات الاحتلال وأسراه نتيجة هذه العملية, ما زاد استهزاء المستوطنين من هذا الإنجاز، معتبرين أن جلب أربعة أسرى إسرائيليين بالقوة العسكرية تطلب ثمانية أشهر وأدى الى مقتل مثلهم من الأسرى والجنود وهو ما يعني الحاجة الى 21 عاماً لاستعادة ما تبقى من الاسرى، الأمر الذي دفع مجموعة من العسكريين والسياسيين وفي مقدمتهم عضوا مجلس الحرب بني غانتس وغادي إيزنكوت وقائد فرقة غزة آفي روزنفيلد للاستقالة.

جلب أربعة اسرتهم المقاومة الفلسطينية في عملية «طوفان الأقصى»، تصدرت وسائل الإعلام الإسرائيلية والإقليمية والدولية قبل أن تتسارع المواقف والتصريحات الإسرائيلية ولاسيما من مجرم الحرب نتنياهو الذي سعى لاهثا لتقديم هذا الحدث على المستويين الداخلي والخارجي على أنه انتصار استراتيجي بهدف التخفيف من حجم الضغوط عليه من ناحية، ومن جهة أخرى لملمة أجزاء المشهد السياسي الداخلي بعد اتساع دائرة الانقسام والتشرذم والتوتر بين أركانه.

تفاصيل العملية وما رافقها من مجزرة، يكشف النفاق الاميركي والغربي حيث قضى274 شهيداً فلسطينياً، وثلاثة أسرى لدى المقاومة أحدهم يحمل الجنسية الأميركية، تمت بإشراف الجيش الأمريكي وباستخدام سيارات المساعدات عبر الميناء الذي أقامته واشنطن على سواحل غزة تحت حراسة ألف جندي أمريكي.

ما يعني أن دعم واشنطن لاستمرار العدوان والإبادة قائماً بقوة، وفي الوقت ذاته السعي المشترك لخطف ورقة الاسرى من المقاومة على طريق ضربها على غير صعيد وهذه المشاركة تمثلت في شكل الرصيف البحري العائم حجر زاوية بها، سواء من حيث لجوء قوات الاحتلال بشاحنات المساعدات، أو من حيث اتخاذ هذا الرصيف كموقع تجسس متقدم لمصلحة الكيان، وسهولة دخول وخروج قوات الاحتلال، إلى جانب مشاركة فرقة أميركية معنية بالمختطفين بمساعدة إسرائيل في العملية.

نتنياهو بات بين خيارين أحلاهما مر بعد انسحاب غانتس وإيزنكوت من حكومة الحرب، إما تطعيم مجلس الحرب بحلفائه من الائتلاف الحكومي من اليمين المتطرف على غرار بن غفير وسموتريتش وزيادة التطرف أو إلغاء مجلس الحرب واحتكار القرار بالكابينت أو المجلس الوزاري، وبالتالي لم تسر الرياح كما يشتهيها بعد أن أضحت عملية النصيرات صفحة سوداء تضاف لرصيده الإجرامي التي ستغرق سفنه.. فلا جولات بلينكن التي بلغت الثمانية، ولا اكاذيب بايدن ولا مشاركة القوات الاميركية والبريطانية قادرة ان تعيد الاسرى. وحده فقط يحقق ذلك هو الرضوخ لمطالب المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها الوقف الدائم للعدوان والانسحاب الشامل والكامل من قطاع غزة والافراج عن الأسرى الفلسطينيين وإنهاء الحصار وإعادة الإعمار، فهل فهم المجرم نتنياهو وشريكه بحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بايدن الدرس؟ لا ندري كيف ستتحرك الولايات المتحدة الشريك الأكبر في الابادة الجماعية لإنقاذ "إسرائيل" من مأزقها في الفترة اللاحقة وفق ما أكدت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأن مشكلتها في غزة لم تحل، ولا المشاكل التي تهدد «إسرائيل» على الساحة الدولية، وفي كل من هذه القضايا، تستمر حكومة نتنياهو في الغرق في الحفرة التي حفرتها لنفسها، وتغوص اكثر في مستنقع غزة ؟

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

«طوفان الأقصى» أمواج التغيير والانتفاع على شواطئ الشرق الاوسط

جددت عملية «طوفان الأقصى» في السابع من اكتوبر الماضي الزخم للقضية الفلسطينية وعلى الخارطة السياسية ، وأعادت فرضت القضية الفلسطينية باعتبارها رقماً لا يمكن تجاهله في حسابات المشروعات والأجندات الإقليمية والدولية.

لقد اظهرت تحركات دولية ورود فعل اقليمية ودولية على العملية ، وإعادة الحسابات وترتيب الأوراق للعديد من القوى الإقليمية، كما كشفت عن «التحيزات» في العلاقات الدولية وسيطرة القوى الغربية مثلما ابرزت دور دول صغرى على رأسها قطر «كنموذج»، وكلاعب ووكيل معتمد للولايات المتحدة الامريكية مهم في المنطقة.

كما أظهرت أيضا الدور الكبير للاعبين من القوى والأحزاب والجماعات ولعل من أبرزهم حركة حماس» وجماعة الحوثي، وحزب الله اللبناني، والمجموعات المسلحة في العراق «، مثلما كشفت الدور المتزايد لها في السياسة الخارجية كوكلاء أدوات بأيدي ايران التي كانت المحرك الفعلي لتلك القوى، لتنفيذ اجندتها في السياسة الخارجية وخصوصا لتحسين شروط مفاوضاتها في الملف النووي وإنها دولة ذات أذرع في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تجاهلها.

إن الاثار التي ظهرت وما تزال تتفاعل نتيجة لهذه العملية وما رافقها ويرافقها حتى الان ومن تحركات دولية سيكون لها تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، تتمثل في الدور المتزايد الذي باتت تلعبه هذه الجماعات المسلحة من غير الدول في شؤون الحرب والسلام مع «إسرائيل»، حيث أن هذه الجماعات ستفرض مستقبلًا على جميع الأطراف نمطًا جديدًا في التعامل معها ومع استراتيجياتها وقدراتها المتنامية، وهذا المتغير ستزداد أهميته بترابط عناصره وتشكيله بيئة سياسية ومصالح مشتركة ومتقاطعة مع جهات اقليمية تتعدد فيها جبهات المواجهة.

و تصاعد دور بعض القوى الاقليمية نظرا لما تمتلكه من اوراق تحديدا ايران وتراجع الدور لبعض القوى التي كانت لاعبا مؤثرا في السياسة الخارجية على الصعيد منطقة الشرق الأوسط ولربما ابرزها جمهورية مصر العربية، حيث يبدو واضحا تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربي وتداعياتها على مصر حتى اللحظة، رغم قيامها بدور الوساطة ، وإعلان نيتها الانضمام الى دعوى جنوب افريقيا في محكمة العدل الدولية ضد «اسرائيل» والذي يعتبر أيضا مؤشر مهم، لكن ايران أكبر المستفيدين من هذه الحرب، وبرز ذلك بما تملكه من نفوذ في المنطقة وقدرة على إدارة قوتها الردعية، وتوزيع منسوب الضغط عبر أذرعها وحلفائها، وأوضح أن هذا الضغط على جبهات متعددة أدى إلى تقييد حركة الولايات المتحدة و»إسرائيل» وضيَّق خياراتهما؛ ما سيجعل من طهران طرفًا مهمًّا في أي ترتيبات أمنية في المنطقة، مع استمرار تعزيز نفوذها الإقليمي. وعلى صعيد النظام الدولي فإن العدوان كشف أن الولايات المتحدة الأمريكية بسياستها الخارجية لن تتخلى عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن تلك المنطقة التي تشكل «اسرائيل « الكيان الوظيفي للغرب وأمريكا رأس الحربة بها ، ستسمر بحمايتها والدفاع عنها انطلاقا من مكون عرقي وديني ومصلحي ، كما أن الصعود الصيني والروسي سيواجه بتحديات كبيرة من الولايات المتحدة، ولعل من تداعيات ذلك العدوان اعطاء الفرصة لروسيا بمواصلة حربها ضد اوكرانيا بعيدا عن الضغط العالمي ، حيث أن الولايات المتحدة فضلت دعم «اسرائيل « على اوكرانيا، ولربما لم تظهر الصين كعادتها في سياستها الخارجية الهادئة بالصورة الواضحة لكنها أيضا سيكون لها دورا في المنطقة ، أن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تاريخيا كانت ذات تأثير على خارطة السياسة الدولية ولعل حرب الخليج ومما افرزته مثالا على ذلك.

من الصعب التكهن والتحليل الدقيق بتداعيات هذا العدوان على غزة نظرا لاستمراره حتى كتابة هذه السطور مع المستجدات التي تحدث تباعا.

ومن المفيد أيضا دراسة لغة الخطاب التي تناولت «طوفان الأقصى»، حيث أن حرب المصطلحات إن جاز التعبير تعتبر حربا موازية مع العدوان على غزة، فأظهرت قدرة الكيان على مواصلة لعب دور الضحية، وحق اسرائيل بالدفاع عن النفس ومنع معاداة السامية»، رغم الصحوة العالمية وخصوصا على المستوى الشعبي إزاء العدوان وتداعياته حرب الابادة الجماعية، والاحتلال الفاشيين الجدد» وحق المقاومة المشروعة للشعوب المحتلة.

هذه التداعيات ستلقي بظلال على المنطقة وخارطتها السياسية، قد تقود الى تغيير وستعيد العديد من دولها النظر بسياساتها الخارجية، دون فصل ما يحدث على الساحة الأوكرانية عن ما يحدث بغزة، فكلا الحالتين على الصعيد الدولي ستكون تداعياتهما مهمة على النظام الدولي، وعلى اعادة النظر بدور القوى الاقليمية المؤثرة التي تجنى «أرباحاً « سياسية، ولكن التدخل الامريكي الغربي في هذا العدوان أكد أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن اطماعها ومخططاتها في منطقة الشرق الأوسط، وستعمل بشتى السبل المباشرة والخفية لتبقى حاضرة بها بقوة حتى تقول الشعوب كلمتها.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور